الحكومة الإلكترونية وأثرها علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٩)

اعداد

جيهان حسانين سليمان

باحث دكتوراه اقتصاد كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

اشراف

أ.د/ أحمد صبري أبو زيد
أستاذ الاقتصاد – جامعة الينوي الولايات المتحدة الأمريكية الجامعة الأمريكية القاهرة

د/ حمادة صلاح يوسف
مدرس الاقتصاد
كلية السياسة والاقتصاد
جامعة السويس

ملخص البحث

الحكومة الالكترونية تعمل علي تحسين تقديم الخدمات العامة ووضع السياسات اللازمة كي تستطيع أي دولة ان تبلغ كامل إمكاناتها لاستكمال عملية الرقمنة بإصلاحات من شأنها تعزيز البنية التحتية الرقمية و تبسيط وترشيد الإجراءات الحكومية لفوائدها في تخفيض تكلفة البيانات وتعزيز الشفافية لتحسين بيئة أداء الاعمال ويهدف البحث الي معرفة الي أي مدي يؤثر تطبيق الحكومة الالكترونية علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر خلال الفترة من(١٩٩٩- ٢٠١٩ وفي سبيل تحقيق هذا الهدف اعتمدت الباحثة علي استخدام عدة مناهج بحثية حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي للتعرض للجزء النظري والاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث في الادبيات السابقة ،ثم استخدم البحث منهج التحليل الكمي لوصف و تحليل العلاقة الارتباطية بين متغيرات البحث لقياس اثر تطبيق الحكومة الالكترونية في مصر علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة(١٩٩٩- ٢٠١٩وقد توصل البحث الي عدة نتائج أهمها يوجد أثر

ذو دلالة احصائية بين مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية والاستثمار الاجنبي المباشر في مصر خلال الفترة السابق الاشارة اليها كذلك فان موقع مصر علي مؤشر الحكومة الالكترونية يقع بين المجموعة المتوسطة والعالية من قيمة المؤشر بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق أهداف برنامج الحكومة الالكترونية وقد أوصي البحث بعدة توصيات لتفعيل تطبيق الحكومة الالكترونية وزيادة فاعليتها في خلق بيئة محفزة للاستثمار الاجنبي المباشر منها اصدار كافة التشريعات المنظمة للمعاملات الالكترونية بما ينظم حقوق وواجبات المستثمرين والدولة المضيفة هذا الاجراء يدعم ثقة المستثمرين الاجانب في نظام الدولة المضيفة وبالتالي زيادة الفرص الاستثمارية كما أوصت بتعزيز الربط الالكتروني بين الجهات الفاعلة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والهيئة العامة للاستثمار ومراكز خدمات المستثمرين المنتشرة في جميع انحاء مصر والمستثمرين المحليين والاجانب وذلك لدعم الاستثمار المحلي والاجنبي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها من القطاعات .

الكلمات الدالة : الحكومة الالكترونية –الاستثمار الاجنبي المباشر –مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية –مصر

E-Government and its Impact on Attracting Foreign Direct Investment (an applied study of the Egyptian Economy During the Period 1999-2019

Abstract

The electronic government is working to improve the provision of public services and develop the necessary policies so that any country can reach its full capabilities to complete the digitization process with reforms that enhance the digital infrastructure and

simplify and rationalize government measures for its benefits in reducing the cost of data and enhancing transparency to improve the business performance environment, and the research aims to know the extent of the impact of the electronic government application on attracting foreign direct investment in Egypt during the period (1999-2019 2019 and in order to achieve this goal it was adopted The researcher on the use of several research curricula where the descriptive analytical approach used the theoretical part and the conceptual framework of the research variables in the previous literature, then the research used the quantitative analysis curriculum to describe and analyze the correlation between the research variables to measure the effect of the application of the electronic government in Egypt to attract foreign direct investment during the period (1999-2019 and the research has reached several results, the most important of which is there with a statistical significance between The e -government and foreign investment development index in Egypt during the previous period also referred to as the Egypt website on the e -government index falls between the medium and high group of the value of the index despite the efforts made by the state to achieve the goals of the e -government program. I have recommended the research with several recommendations to activate the implementation of the electronic government and increase its effectiveness in creating an environment that stimulates a catalyst for foreign direct investment, including

issuing all legislation Organizing electronic transactions in a manner that regulates the rights and duties of investors and the host country. This procedure supports the confidence of foreign investors in the host country system and thus increasing investment opportunities and enhancing electronic linking between actors in the information and communications technology industry such as the Ministry of Communications and Information Technology and the General Investment Authority and investor services centers scattered throughout Egypt and local and foreign investors in order to support local and foreign investment In the information and communication technology sector and others.

KeyWordes:E-Government-Foreign Direct Investment – Electronic Government Development Index - Egypt

المقدمة

شهد العالم تطور كبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات Information and Communication Technology (ICT) أدي الي ظهور العديد من التقنيات الرقمية التي احدثت طفرة في مجال العمل الاداري وأدت الي ظهور مفهوم الحكومة الالكترونية الذي يمثل أهم تطبيقات التحول الرقمي والذي يعبر عن اسلوب ادارة الدول لأجهزتها وقطاعاتها المختلفة من خلال الانتقال من الادارة التقليدية الي الادارة الالكترونية حيث تعتبر الحكومة الالكترونية واحدة من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتعزيز كفاءة أدائها الحكومي وتحقيق الشفافية وتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين والمستثمرين. وتعتبر الحكومة الإلكترونية تحولاً جوهرياً من النظم التقليدية إلى نظم حديثة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير بيئة

أعمال أكثر كفاءة ومرونة وشفافية مما يجعلها بيئة جاذبة ومحفزة للاستثمار وبالأخص الاستثمار الاجنبي المباشر والذي أصبح في الوقت الحالي يمثل ضرورة لكل اقتصاد نامي او يحاول الحفاظ علي نموه ، لذا أصبح محلا للتنافس والجذب بين جميع الدول سواء المتقدمة أو النامية مهما كان نظامها الاقتصادي والسياسي ، نظرا لمزاياه العديدة التي تنعكس علي النمو الاقتصادي للدول المضيفة ،ولذا سعت كل الدول التسابق لجذب اكبر حصة من الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال اتباع العديد من السياسات والاجراءات التحفيزية ومن أهمها التوجهات نحو تطبيق التكنولوجيا الرقمية في المعاملات الحكومية وهي تطبيق الحكومة الالكترونية .

وفي هذا السياق و من أجل اللحاق بثورة تكنولوجيا المعلومات العالمية سعت مصر الي إنشاء مجتمع معلوماتي يقدم خدماته للمواطنين وأصحاب الأعمال والمؤسسات الحكومية، حيث كانت مصر من اسبق الدول في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الادارة الحكومية حيث أولت اهتماماً متزايداً بتطوير بنيتها الرقمية وتعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية كجزء من استراتيجيتها لتحقيق التنمية المستدامة. حيث أن وجود حكومة إلكترونية فعالة يسهم في تقليل البيروقراطية، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتحسين مناخ الأعمال، مما يشجع المستثمرين الأجانب على الدخول إلى السوق المصري وبالتالي تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

مشكلة البحث

في ظل التنافسية العالمية علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لما له من فوائد كثيرة علي اقتصاديات الدول المضيفة تسعي هذه الدول الي تطوير بيئات الاعمال لديها لتقدم ميزة تنافسية تمنحها المزيد من هذا النوع من الاستثمارات لذلك سعت الكثير من دول العالم الي اللحاق بركب التكنولوجيا وتطبيق التقنيات الرقمية والتحول الرقمي في تطوير بيئة الاعمال لديها ومن أهم هذه التقنيات هي تطبيق الحكومة الالكترونية وفي اطار ترتيب مصر لأولويات مصالحها الاقتصادية وسعيها الي جذب الاستثمار

الاجنبي المباشر سعت الي الدخول في مبادرات التحول الرقمي وتطبيق الحكومة الالكترونية بهدف الاستفادة من مزايا التقنيات الرقمية من تبسيط الاجراءات وتقليل البيروقراطية وزيادة الشفافية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

وتأسيسا علي ما تقدم يتبلور التساؤل الرئيسي للبحث في الي أي مدي يؤثر تطبيق الحكومة الالكترونية علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٩) ؟

هدف البحث:

يهدف البحث الي تحقيق هدف رئيسي يتمثل في معرفة الي أي مدي يؤثر تطبيق الحكومة الالكترونية في مصر علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة ١٩٩٩- ٢٠١٩) .

فرضية البحث

يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية علي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر خلال الفترة-(١٩٩٩-٢٠١٩).

منهج البحث

اعتمد البحث علي استخدام عدة مناهج بحثية حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي للتعرض للجزء النظري والاطار المفاهيمي لمتغيرات البحث في الادبيات السابقة

ثم استخدم البحث منهج التحليل الكمي لوصف و تحليل العلاقة الارتباطية بين متغيرات البحث لقياس اثر تطبيق الحكومة الالكترونية في مصر علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة(١٩٩٩- ٢٠١٩

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الحكومة الالكترونية و وبحث اثرها علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بينما اختلفت نتائجها بسبب اختلاف فترات الدراسة واختلاف التقنيات المستخدمة ولهذا قامت الباحثة بعرض بعض من هذه الدراسات كالتالي:

١-دراسة: بوعلتي محمد (٢٠٢٣)

دور الحكومة الرقمية في جذب وتحفيز الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

هدفت الدراسة الي تحليل وقياس دور الحكومة الرقمية في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة علي منهج الكمي في استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج البانل) وقد توصلت الدراسة الي وجود تأثير ايجابي ومعنوي لتنمية الحكومة الرقمية علي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة للدول العربية محل الدراسة بحيث اذا ارتفع مؤشر تنمية الحكومة الرقمية بنسبة ١%فان مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر سيرتفع بنسبة ٠.٢٨%

٢-دراسة:عبد الحق تفات، محمد ساحل(٢٠٢٢)

أثر الحكومة الالكترونية علي الاستثمار الاجنبي المباشر (بالتطبيق علي الجزائر للفترة ٢٠٠٣-٢٠٢٠)

هدفت الدراسة الي التعرف علي طبيعة وقوة العلاقة والاثر بين الحكومة الإلكترونية والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وتوصلت الدراسة الي عدة نتائج من اهمها نتائج الجانب التطبيقي انه يوجد أثر ذو دلالة احصائية للحكومة الاليكترونية علي الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وتحديدا عند تزايد تحسن ترتيب الدولة في مؤشر الامم المتحدة بوحدة واحدة تزيد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ب ٢.١٦٩ وحدة وقد اوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بإضفاء الصبغة الالكترونية علي المعاملات الحكومية في الجزائر من أجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر .

دراسة :عبد الرحمن حنوف، (٢٠٢١) ٣-

"دور الحكومة الالكترونية في جذب الاستثمار الاجنبي في الجزائر بالاستعانة بنموذج الامم المتحدة في قياس تطور الحكومة الالكترونية

هدفت الدراسة الي تحليل دور الحكومة الالكترونية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر واعتمدت الدراسة علي استخدام المنهج الوصفي التحليلي من

خلال تحليل أهم مؤشرات الامم المتحدة في قياس أداء الحكومة الالكترونية وتطور بيئة الاعمال في الجزائر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ بالاضافة الي تقييم مستوي تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة وتوصلت الدراسة الي نتائج مؤداها ان ضعف مستوي تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر وفقا للمؤشرات الدولية بسبب ضعف البنية التحتية التكنولوجية وضعف مؤشر الخدمة الإلكترونية وتوصلت ايضا الي ان انخفاض تدفق الاستثمار الاجنبي بسبب عدم جاذبية بيئة الاعمال في الجزائر بسبب التعقيدات الادارية والتنظيمية والتي ممكن تحسينها عن طريق تطبيق الحكومة الالكترونية .

٤- دراسة : United Nations (2020),

"E-Government Survey 2020: DIGITAL GOVERNMENT IN THE DECADE OF ACTION FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT.

تناولت هذه الدراسة مدي تطور الحكومة الإلكترونية للعام ٢٠٢٠، والتي صدرت عن الأمم المتحدة بعنوان

"الحكومة الرقمية في عقد العمل من أجل التنمية المستدامة، وهدفت إلى تقييم حالة تطور الحكومة

الإلكترونية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من حيث مؤشرين رئيسين هما مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية ومؤشر المشاركة الإلكترونية مع تضمنها الملحق كامل عن استجابة الحكومات الرقمية للتعامل مع فيروس كوفيد – ١٩ وقد ركزت هذه الدراسة على أهمية الاستفادة من التحول الرقمي والتقنيات الرقمية الناشئة في تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة وكذلك مواجهة الفجوات الرقمية وتعزيز الشمول الرقمي و إدارة الأزمات مثل أزمة كوفيد ١٩ و أوصت بتعظيم الاستفادة منها التقنيات الرقمية في تعزيز البيانات

وضرورة إدماج الفئات الضعيفة والمهمشة مثل الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة

وكبار السن والنساء وغيرهم في التقنيات الرقمية

٥-Muhajir Kachwamba(2011) ، Impact of E-Government on Transaction Cost and FDI Inflows

. تهدف هذه الورقة إلى دراسة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علي الأعمال التجارية الدولية لإنشاء إطار مفاهيمي أساسي من شأنه أن يعطي تدفقًا منطقيًا للحجج حول سبب توقع العلاقات بين المتغيرات ، و يطور المؤلف إطارًا نظريًا مسترشدًا بالنظرية المؤسسية مع التركيز على إظهار تأثير الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الدولة المُضيفة، وقد تساهم هذه المقالة بخطوة واحدة إلى الأمام في الانتقال من المجال النظري إلى المجال التجريبي. وقد توصلت الورقة الي أنه لا تزال الدراسات المتعلقة بتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأعمال التجارية الدولية محدودة، بل إن القليل من الدراسات المتاحة لا تزال في مراحلها الأولى من حيث تطوير النظرية واستخدامها وعلى الرغم من أن الأدبيات المعيارية الواسعة تدعم الحجة القائلة بأن اعتماد الحكومة الإلكترونية يقلل من تكلفة المعاملات ويعزز الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك حاجة إلى أدلة تجريبية لدعم هذه المعتقدات بناءً على موقف نظري واضح.

٦--دراسة (Yan, Xue-Feng, & Sang –Bing) 2021 E-Government and foreign direct investment "evidence from Chinese cities

هدفت الدراسة الي قياس اثر الحكومة الالكترونية علي الاستثمار الاجنبي المباشر في الصين وتوصلت الدراسة الي ان الحكومة الالكترونية تؤثر بشكل ايجابي علي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وان الدعم الحكومة له اثر ايجابي علي كفاءة الاستثمار الاجنبي المباشر لأنه يمثل دور الوسيط بين كفاءة الحكومة الالكترونية والاستثمار الاجنبي المباشر .

وتأسيسا علي ما تقدم وبعض الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة وجد أن العديد من الدراسات الادبية والنظرية تأيد وتثبت العلاقة الطردية والمتوسطة للحكومة الالكترونية علي الاستثمار الاجنبي المباشر وانها تساهم في جذب هذا النوع من الاستثمارات و توصلت بعض الدراسات الي ان ضعف البنية التحتية التكنولوجية سبب ضعف مستوي تطبيق الحكومة الكترونية مما أدي الي انخفاض تدفق الاستثمار الاجنبي بسبب عدم جاذبية بيئة الاعمال.

لذلك هدفت الدراسة الحالية الي محاولة التعرف علي طبيعة وقوة العلاقة بين الحكومة الالكترونية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والي أي مدي يساهم تطبيق الحكومة الالكترونية في مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

ومن أجل الاحاطة بكل جوانب البحث و لتحقيق هدف البحث تم تقسيم البحث الي الاقسام التالية:-

القسم **الاول:** الاطار النظري للحكومة الالكترونية والاستثمار الاجنبي المباشر والعلاقة بينهما

القسم الثاني : تطور الحكومة الإلكترونية في مصر ووضع مصر في مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية التابع للأمم المتحدة EGDI

القسم الثالث: قياس اثر الحكومة الالكترونية علي الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٩) .

القسم الاول: الاطار النظري للحكومة الالكترونية والاستثمار الاجنبي المباشر والعلاقة بينهما

أولا: الحكومة الإلكترونية

١- **المفهوم والتعريفات**

تعددت مفاهيم الحكومة الإلكترونية كمصطلح علمي له دلالاته التقنية المعاصرة

أ- حيث عرفت الأمم المتحدة الحكومة الإلكترونية بأنها : استخدام الإنترنت والوب لتقديم الخدمات والمعلومات الحكومية للمواطنين(U N,2002)

ب-أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عرفت "الحكومة الإلكترونية بأنها:استخدام الحكومة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وتطبيقها علي جميع الوظائف الحكومية وعلي نحو أكثر دقة يمكن لتكنولوجيا الإنترنت وما يرتبط بها أن تقدم إمكانات التشبيك التي تدعم التحول في الهيكليات والعمليات الحكومية." (OECD ,2001).

ج- عرفت بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير المعلومات المطلوبة وخدماتها لمؤسسات الاعمال المختلفة بهدف تقليل الاعباء الادارية مثل خفض تكلفة الحصول علي المعلومات والحد من البيروقراطية والفساد وبالتالي جذب الاستثمار وتوفير البيئة الملائمة لأداء الاعمال (غانم ،٢٠٢٠)

د- كذلك الحكومة الالكترونية تعتبر النسخة الافتراضية من الحكومة الحقيقية او التقليدية حيث ان الاولي تقوم بالعمل من خلال انظمة المعلومات والشبكات الالكترونية بينما الثانية تقوم بعملها في اجهزة الدولة المختلفة بشكل تقليدي (عباس ،٢٠٠٤).

ه- وتعرف الحكومة الالكترونية بأنها استخدام الحكومة للتكنولوجيا وخاصة التطبيقات علي شبكة الانترنت لكي تحسن طريقة تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين ،الموظفين و شركاء الاعمال وغيرهم كما تعتبر انها اسلوب الحكومات في استخدام التكنولوجيا الحديثة لتمكين المواطنين من الوصول للخدمات الحكومية وتحسن نوعيتها (Kachwaba,2011)

و- وفي تعريف أخر الحكومة الالكترونية هي مصطلح شامل للخدمات علي شبكة الانترنت وفيه تستخدم الحكومة تكنولوجيا المعلومات لدعم العمليات الحكومية ويكون

التفاعل في شكل الحصول علي المعلومات وتسديد المدفوعات أو أي انشطة أخري علي الشبكة العنكبوتية العالمية (Alshehri&steve ,2010)

ز- وتعرف الحكومة الالكترونية بأنها تطبيق واستخدام ما يسمي بتقنية الاتصال والمعلومات في الأجهزة الحكومية ،واستثمارها الكامل والفعال في تسهيل الخدمات الحكومية وتوطيد العلاقات بشكل كفء مع العامة والعديد من الوحدات الحكومية في كافة انحاء العالم (القدوة ،٢٠١٠).

٢-فوائد ومميزات الحكومة الالكترونية

الحكومة الالكترونية لها فوائد عديدة أهمها تقديم معلومات وخدمات اكثر كفاءة وفاعلية لجميع القطاعات الاقتصادية وقطاع أعمال ومواطنين وحكومة وتختلف هذه الفوائد بين فوائد مالية وعامة واقتصادية حيث تتمثل الفوائد المالية الناتجة عن التبسيط الاداري وخفض التكلفة في تقليل الاعباء عن قطاع الاعمال والافراد بينما تمثل استخدام أمثل للموارد الحكومية ، كما تتمثل الفوائد العامة في تحقيق رضا العملاء وتحسين الثقة في الحكومة أما الفوائد الاقتصادية فتتضح في المساهمة في خلق بيئة عمل ايجابية تهتم بالجودة والشفافية وتدعم النمو الاقتصادي (تفات وساحل ،٢٠٢٢)

٣-الحكومة الرقمية والفرق بينها وبين الحكومة الالكترونية

تعتبر الحكومة الرقمية تطور للحكومة الإلكترونية ،حيث تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها استخدام التقنيات الرقمية ،كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التحديث الحكومية ، بهدف خلق قيمة عامة ، وأنها ترتبط بستة مبادئ رئيسة تشمل: رقمية التصميم ،قطاع عام قائم /موجه بالبيانات ،الحكومة كمنصة رقمية ،البيانات المفتوحة التوجه بالمستخدم والاستباقية (OECD,2020).

شكل رقم (١)

الفرق بين الحكومة الإلكترونية والحكومة الرقمية

الحكومة الإلكترونية	الحكومة الرقمية
ترتكز علي محورية المستخدم (User Centered)	ترتكز علي طلبات المستخدم (User Driven)
تقدم خدمات تفاعلية	تقدم خدمات استباقية
رقمنه العمليات الحالية	الرقمنه حسب التصميم (Digital by Design)
الحكومة كمقدم خدمة (Government as a service provider)	الحكومة كمنصة لخلق القيمة العامة (Government as a platform for public value cocreation)
سماحية الوصول للبيانات (Access to information)	إتاحة البيانات بشكل تلقائي ومستدام (Open data by default)
حكومة تتمحور حول البيانات (Information Centered)	حكومة تعتمد علي البيانات (Information Driven)

OECD "The Digital Government Policy Framework"-OECD Gowing dgital policy, 2020

ولكي تستطيع الدول ان تنجح في تحقيق الحكومة الرقمية يجب ان تكون استراتيجية الحكومة الرقمية في اطار استراتيجية الحوكمة (Governance Strategy) وتتضمن ايضا سياسات فرعية للإصلاح الاداري والكفاءة الحكومية ومكافحة الفساد والشفافية (خشبة واخرون ،٢٠٢٢).

ثانيا : الاستثمار الاجنبي المباشر(Foreign Direct Investment)

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر حجر الزاوية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بمحاربة الفقر والبطالة وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية ويعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي وبالتالي ينعكس علي معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي يؤثر علي التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة (امبارك وهاجر،٢٠٢٣)

1- : تعريفات الاستثمار الاجنبي المباشر

لا يوجد تعريف محدد للاستثمار الأجنبي المباشر ولكن تعددت التعريفات

أ- حيث عرفة تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD بأنه: الاستثمار الذي يتميز بعلاقة طويلة الأمد ومصلحة دائمة ، ورقابة من قبل مستثمر في مشروع مقيم في دولة غير دولة المستثمر الأصلية سواء تم الاستثمار بواسطة الأفراد او المنشأة ،ويعتبر الاستثمار الاجنبي حجر الزاوية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والاجتماعية مثل محاربة الفقر والحد من البطالة وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية ((UNCTAD,2007).

International Monetary Fund)تعريف صندوق النقد الدولي للاستثمار الاجنبي المباشر

ب- هو الاستثمار الذي يهدف الي اكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي تدار في دولة غير دولة المستثمر الأجنبي ، كما انها تمنح المستثمر الاجنبي صوت فعال في إدارة المشروع بامتلاكه ١٠% من ملكية المشروع ،أي ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو الاستثمار عبر الحدود الذي يقوم به مقيم في اقتصاد ما(المستثمر المباشر) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر(شركة الاستثمار المباشر) بالإضافة الي تمتع المستثمر بنفوذ في ادارة المؤسسة(IMF,2005)

ج-يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه هو السماح للمستثمرين من خارج دولة ما بامتلاك أصول ثابتة ومتغيرة في هذه الدولة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة مثل تأسيس شركات أو دخول شركاء جدد في شركات بهدف تحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية (النجار ،٢٠٠٠).

د-وفي تعريف اخر الاستثمار الاجنبي المباشر هو تدفق رؤوس أموال أجنبية الي بلد ما بهدف اقامة مشروعات تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية وتعود بالمنفعة والعائد

علي اصحاب رؤوس الاموال المستثمرة وعلي البلد المستثمر فيها في الاجلين القصير والطويل (عيسوي،٢٠٢٣) .

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر2-

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة للدول المضيفة واقتصادها علي المدي القريب والبعيد كالتالي :

أ- يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر إلي تحقيق طفرة اقتصادية سريعة في جميع جوانب الاقتصاد في الدولة المضيف ، كما يشجع المواطنين علي الاستثمار المحلي وتقليل الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار وهي (Alfaro& Chauvin)(2017 مشكلة تعاني منها بعض الدول

ب- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في امداد الدول النامية بحزمة أصول مختلفة عن طبيعتها ونادر وجودها فيها من خلال الشركات متعددة الجنسيات مثل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الادارية كما تعتبر هذه الشركات قناة لتسويق المنتجات الدولية (حسب الله،٢٠٠٥).

ج- يساهم الاستثمار الاجنبي في جلب التقنيات التكنولوجية الحديثة، والذي بدورة يرفع مستوي جودة الإنتاج إلي المقاييس العالمية ،وتنمية كفاءات ومهارات الموارد البشرية في البلد المضيف كما الاستثمار الاجنبي المباشر يحسن من النواحي المالية للدولة المضيف بسبب خضوع الشركات الاجنبية التي تنشئ عمليات في الدول المضيفة الي قانون الضرائب المحلية وبالتالي تعتبر مصدر للايرادات الضريبة (صابور و الراشدي،٢٠٢٤)

د- يساعد الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير طرق وأساليب الإدارة ، بالإضافة إلي رفع معدلات التوظيف لتشغيل المشروعات الجديدة ، ورفع معدلات رأس المال السوقي .كما أنه يساهم أيضا في مساعدة الشركات المحلية علي تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية (بن تفات وساحل ،٢٠٢٢).

بالرغم من فوائد الاستثمار الاجنبي المباشر فان له بعض المساوئ منها:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يهتم ببناء قاعده تكنولوجيه وطنيه في الدول المضيف حيث ان الطرق الفنية للإنتاج التي يقوم بإدخالها قد لا تتناسب مع ظروف البلد المستثمر فيه ومع نسب توافر عوامل الانتاج فيه وقد لا يقوم المستثمر الاجنبي بتغيير هذه الطرق بما يتلائم مع ظروف البلد المضيف

ب- تساهم الشركات الأجنبية بنصيب كبير في الاختلاف الموجود في مستوى الاجور وشروط العمل في الدولة المضيفة وقد تكون السبب في بعض الاحيان وراء تحول الائتمان المصرفي والعمالة الماهرة من قطاعات الاقتصاد القومي الي خدمة هذه الشركات من خلال قوتها الشرائية الكبيرة

ومن اجل تعظيم الاستفادة من الاستثمار الاجنبي المباشر وتقليل هذه المساوئ يجب علي الدول المضيفة توخي الحرص عند اختيار التكنولوجيا الأجنبية بحيث تكون ملائمه قدر الامكان للظروف الاقتصادية المحلية للدول المضيفة وايضا يمكن الاستفادة من الاستثمار المباشر الاجنبي المباشر عن طريق المشروعات المشتركة التي تشرف عليها الدولة المضيفة(حسب الله،٢٠٠٥)

3- أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ-الاستثمار الاجنبي المباشر المشترك : قيام المستثمر الاجنبي بدخول الدولة المضيفة عن طريق مشاركة إحدى مؤسسات القطاع العام او الخاص ،وتكون حصة المشاركة بالاتفاق بين الطرفين

ب-الاستثمار الاجنبي المباشر في مشروعات التجميع

يزود المستثمر الاجنبي المباشر المستثمر المحلي بالدولة المضيفة بمكونات إحدي المنتجات التي يعمل بها ، كالأجهزة الكهربائية ،والسيارات ،ومن ثم قيام المستثمر المحلي بتجميع هذه المكونات وإخراجها في شكل منتج نهائي ، وقد تكون هذه المشروعات بالمشاركة بين المستثمر الاجنبي والمحلي او الملكية الكاملة للمستثمر الأجنبي.

ج-الاستثمار الاجنبي المباشر الصافي (إنشاء مشروعات مملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي)

تكون ملكية المشروع بالكامل للمستثمر الاجنبي، وغالبا ما يفضل المستثمر الأجنبي هذا النوع من الاستثمار ، لما يوفره له من حرية في الإدارة والرقابة المطلقة علي المشروع،

د-الاستثمار في المناطق الحرة

تنشأ المناطق الحرة من أجل اقامة صناعة له طابع تصديري وذلك بمنح مزايا وحوافز واعفاءات ضريبية ويكون هذا النوع من الاستثمار الاجنبي بعيدا عن قوانين وتشريعات الدولة المضيفة ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعمليات انشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة بالاضافة الي اشكال اخري للاستثمار الاجنبي المباشر الغير مرتبط بالملكية مثل التراخيص، حقوق الامتياز ،المقاولة من الباطن،(حنوف،٢٠٢١).

ذ-الاستثمار في شكل شركات متعددة الجنسيات

تعتبر هذه الشركات من أهم صور الاستثمار الاجنبي المباشر والمحرك الرئيسي له حيث انها مسئولة عن ٨٠% من هذا النوع من الاستثمار علي مستوي العالم لان لها فروع تمتد الي العديد من الدول المختلفة وتتميز هذه الشركات بكبر حجم الانتاج وتنوعه وتحتكر أحدث أساليب التكنولوجيا كما انها تدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الدولة الام (حسب الله،٢٠٠٥)

4-أهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر

تعتبر المحددات الاقتصادية من أهم المحددات التي يعتمد عليها متخذي قرار الاستثمار الاجنبي المباشر وتتمثل هذه المحددات في حجم السوق-الاستقرار الاقتصادي و السياسي وسيادة القانون -سعر الصرف- التضخم-درجة الانفتاح- توافر قوة عاملة المدربة-البيروقراطية والفساد ومستوي الشفافية ومع ذلك توجد ثلاث عوامل رئيسية تعتمدها الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للحدود عند المفاضلة بين بين الدول المضيفة للاستثمار وهي السياسات التي تطبقها الدولة المضيفة لتشجيع

وتسهيل الاستثمار الاجنبي المباشر والإجراءات المسبقة التي تطبقها الدول المضيفة لتشجيع الاستثمار الاجنبي وايضا المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة ويمكن تفصيل هذه العوامل كالتالي :

أ-عوامل السياسات التي تطبقها الدول المضيفة لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وأهمها الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ،القوانين المتعلقة بالدخول والعمل ومعايير معاملة فروع الشركات الأجنبية، السياسة الضريبية وبرامج الخصخصة ،الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الاجنبي المباشر ،التعريفات الجمركية والسياسات التجارية ومدي ترابط الاستثمار الاجنبي المباشر معها.

ت- عوامل تيسير الاعمال من دعم وتعزيز الاستثمار وتتضمن تحسين المناخ الاستثماري وتوفير الخدمات التحويلية اللازمة والحوافز الاستثمارية والتكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة وتوافر خدمات ما بعد الاستثمار.

ج-المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة من حجم السوق ومعدل الدخل الفردي ومدي توافر المواد الخام في الدول المضيفة ومدي توافر عمالة رخيصة مؤهلة ومدي توافر التكنولوجيا والابتكار (الجعفري ،٢٠٢٢).

ثالثا: العلاقة بين الحكومة الالكترونية والاستثمار الاجنبي المباشر

تنطوي هذه العلاقة علي فعالية خدمات الحكومة الالكترونية كأداة للترويج وتقليل العقبات التي تعترض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الي الدول المضيفة مثل العقبات التي تتعلق بتكلفة المعلومات والاجراءات و السياسات البيروقراطية التي تواجهه المستثمرين الاجانب في الدول المضيفة.

وأهم هذه العوامل هي:

أ- تكلفة المعلومات : حيث ان تنفيذ تطبيق الحكومة الالكترونية يخفض من تكلفة المعلومات حيث يسعي المستثمر عند القيام بالاستثمار الي طلب معلومات تتعلق بالتصاريح والتراخيص واجراءات الاعمال وقوانين العمل ومعلومات أخري متعلقة بالظروف السياسية والاقتصادية والقانونية في البلد المضيف بجانب المعلومات الخاصة بممارسة الاعمال من تكاليف عمالة ومرافق لكن مع وجود تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات والحكومة الالكترونية واستخدام شبكة الانترنت تساعد المستثمر في الحصول علي هذه المعلومات وبالتالي يقلل من التكاليف التي يتحملها المستثمر عن القيام بالاستثمار (kashwamba,2011,288)

ب-البيروقراطية والفساد يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر بالسلب علي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الي الدول المضيف ولكن بالاعتماد علي الحكومة الالكترونية واستخدام الانترنت يضمن سهولة الوصول الي المعلومات وبالتالي يقلل الفساد ويتزايد تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (kashwamba ,2011,p 289)

وتأسيسا علي ما تقدم فان تكاليف المعلومات وتكاليف البيروقراطية من أهم العقبات التي تواجه تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الي بلد ما ومن ثم فاذا كان تطبيق الحكومة الالكترونية باستخدام شبكة الانترنت يقلل من تكلفة المعلومات والبيروقراطية يكون محتمل استنتاج ان تطبيق الحكومة الالكترونية يشجع علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

القسم الثاني: تطور الحكومة الإلكترونية في مصر وأهم التحديات التي تواجه تطبيقها

أولا: نشأة وبداية الحكومة الالكترونية في مصر

ترجع جذور الحكومة الإلكترونية في مصر إلي الثمانينيات من القرن العشرين عندما قامت الحكومة المصرية بإنشاء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار عام ١٩٨٥ من أجل اللحاق بثورة تكنولوجيا المعلومات العالمية وإنشاء مجتمع معلوماتي يقدم خدماته للمواطنين وأصحاب الأعمال والمؤسسات الحكومية ولعب المركز دورا رائد في نشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العام وهذا يعني ان مصر كانت اسبق في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الادارة الحكومية من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولقد تم وضع القضايا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحت اشراف مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بهدف تحسين عملية صنع القرار في مجلس الوزراء ،ونجح المركز في إنشاء مراكز محلية لتوفير البيانات التي تمكن من تقديم دعم سياسي قائم علي الأدلة بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية

علي مستوي المحافظة ، ولقد تم إنشاء فروع لمركز المعلومات في جميع المحافظات لتطوير وتحسين الفعالية الإدارية .وواصل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار خلال التسعينيات من القرن الماضي تقديم الدعم الحكومي لبناء البنية التحتية للحكومة الإلكترونية.(.(Abbassy & Mesbah,2016)

وفي عام ١٩٩٩ ، كانت هناك حاجة ماسة إلي زيادة تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر وبناء مجتمع المعلومات للحفاظ علي التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، لذلك تم إطلاق البرنامج الوطني لتنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدفين هما إنشاء مجتمع معلومات في مصر وتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجهة للتصدير،ولقد أنشأت الحكومة المصرية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نفس العام لتأخذ زمام المبادرة في هذين الهدفين بالإضافة الي المهام الأخرى الموكلة اليها والتي تتمثل في توسيع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة وتوفير الخبرات الفنية اللازمة والمنصات والأدوات والتمويل للمشاريع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدولة .استطاعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات منذ ذلك الحين تطوير عددا من الاستراتيجيات لدعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر (Ayman., & Abdel–Azim (2016).

ثانيا : مراحل تطور الحكومة الإلكترونية في مصر

اطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات برنامج الحكومة الإلكترونية المصرية في عام ٢٠٠١

كجزء من استراتيجية تكنولوجية المعلومات والاتصالات المصرية, وتم تقسيم البرنامج الي ثلاثة مراحل :

المرحلة الأولي بدأت اعتبارا من أكتوبر ٢٠٠١ حتي يونيو ٢٠٠٧ وخلال هذه المرحلة تم وضع

الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية والموافقة عليها ،وتنفيذ وتقييم المشاريع الاسترشادية ، ونشر بعض المشاريع علي المستوي الجغرافي والقطاعي.

المرحلة الثانية من (٢٠٠٧-٢٠١٢) حيث ركزت علي زيادة المشاريع التجريبية علي المستوي الوطني وتطوير الجهاز الإداري الحكومي وتحويل المشروعات الاسترشادية الي مشروعات قومية .

اما المرحلة الثالثة(٢٠١٢-٢٠١٨) فقد اهتمت هذه المرحلة بتوسيع مشاركة المواطنين وقطاع الاعمال في اتخاذ القرارات علي كافة المستويات الحكومية(وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،٢٠٠١).

وتهدف رؤية الحكومة الالكترونية في مصر الي خلق جهاز اداري كفء مرن وفعال و قادر علي التكيف مع التغيير، وإدارة الموارد بحكمة وتقديم خدمات مميزة وتعكس هذه الرؤية الخطة الاستراتيجية طويلة الامد للدولة في مصر لتحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات وتستند الحكومة الالكترونية الي ثلاث مبادئ تتمثل في المواطن هو محور الاهتمام والاستخدام الامثل للموارد الحكومية وايضا تفعيل المشاركة المجتمعية.

كما حددت الحكومة المصرية عدة أهداف لمشروع الحكومة الإلكترونية تتمثل في:

١-توصيل الخدمات للجمهور المتعامل مع الحكومة في اماكن تواجدهم وبالأسلوب الامثل والسرعة والكفاءة المناسبة .

٢-خلق بيئة مناسبة للتواصل مع المستثمرين من خلال تبسي الاجراءات وتيسير الوصول للخدمات الحكومة المطلوبة وتوفير مراكز خدمة متطورة تقدم الخدمات اللازمة للمستثمرين مما يشجع الاستثمار المحلي والاجنبي .

٣-توفير كافة المعلومات الحديثة لدعم عملية اتخاذ القرار والمساعدة في متابعة الخطط طويلة الاجل .

٤-تطبيق ممارسات الادارة الحديثة في القطاع الحكومي مما يدعم العمل بفاعلية وكفاءة اكبر وتكلفة أقل .

٥-تقليل الانفاق لحكومي من خلال تنفيذ المشتريات الحكومية الكترونيا (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ،٢٠٠٤).

وفي سبيل دفع التنافسية المحلية وتهيئة الجهاز الحكومي المصري للاندماج في النظام العامي الجديد اتخذت مصر مبادرات للإطلاق مشروع الحكومة الالكترونية مثل اطلاق الانترنت المجاني في عام ٢٠٠٢ لتزويد كل شخص للوصول للإنترنت بسرعة وسهولة بجانب اطلاق نوادي تكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٠٣ لتسهيل الوصول الي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي عام ٢٠٠٤ اعلنت الحكومة المصرية عن اطلاق أول بوابة رسمية لها ، وتم تكليف وزارة التنمية الادارية بمهمة تنفيذ وتنسيق اجندة الحكومة الالكترونية في مصر ووضع سياسات الحكومة الالكترونية ومساعدة الوزارات الأخرى في تطوير وتنفيذ برنامجها الخاص بالحكومة الالكترونية ، وبعد ذلك اصبحت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هي المسؤولة عن مجتمع المعلومات في مصر (Abdelkader ,2015

وتضمنت السمات الرئيسية للتحول الحكومي الرقمي الفعال ما يلي: تطبيق حلول رقمية شاملة ومتكاملة بحيث يتم التحول الرقمي في كل خطوة من خطوات اي إجراء حكومي بما يضمن التكامل والترابط بين الأنظمة الحكومية المختلفة ،ووضع خطة متوازنة جغرافية لنشرها .

ويتطلب إتباع نهج الحكومة بأكملها Whole of government approach فيما يتعلق بالتحول الرقمي وتحديث الخدمات الحكومية التي تواجه المستخدم (الواجهة الأمامية)والوظائف الحكومية الأساسية (الواجهة الخلفية) وضمان تكاملها وترابطها ، وتكون الخدمات العامة الأمامية التي تظهر للمستخدم ،مثل البوابات الإلكترونية من الحكومة الي المستهلك ومن الحكومة إلي مؤسسات الأعمال ، أكثر وضوحا للجمهور، ولكن التركيز علي الواجهة الأمامية من دون إعادة صياغة وترشيد الإجراءات داخل الحكومة يمكن أن يقوض تأثير التحول الرقمي،وخاصة تلك المتعلقة برفع الكفاءة الداخلية للحكومة وسرعة تقديم الخدمات العامة وجودتها ، ويمكن أن تحد رقمنة الوظائف الحكومية الأساسية في الواجهة الخلفية (من جهة حكومية الي اخري) من البيروقراطية وتقلص تكاليف المعاملات.وعلاوة عن ذلك يعد كسر الحواجز بين الانظمة المختلفة وضمان تكاملها أمرا بالغ الأهمية لتبادل المعلومات وتعزيز وسائل

ردع الاحتيال وتحسين الشفافية وعلي صعيد الواجهة الخلفية ،تتخذ مصر خطوات لرقمنة النظم الحكومية الأساسية ،بما في ذلك ما يتعلق منها بإدارة شؤون المالية العامة ،وإدارة الموارد البشرية ،وإدارة الضرائب ،والجمارك ،وإدارة الاستثمارات العامة (المرصد المصري ،٢٠٢١)

وأطلقت مصر منصة مصر الرقمية في يوليو ٢٠٢٠ ، بهدف تحديث تقديم الخدمات العامة ورقمنتها ،وذلك من خلال الانتقال من نماذج المعاملات الورقية إلي العروض الرقمية المتكاملة علي شبكة الإنترنت ،مع التخفيف من عبء البيروقراطية .تقدم المنصة ١٣٠ خدمة حكومية عبر الأنترنت ،مصنفة تحت الخدمات المميكنة لما يلي : السجل المدني ،بطاقات التموين ،إصدار وثائق قانونية مثل التوكيلات ،خدمات رخص القيادة ،المرور ،التوثيق، السجلات التجارية خدمات المحاكم، الضرائب العقارية، والخدمات القضائية ،والتأمينات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والإسكان الاجتماعي. كما تتوافر الأن خدمات حكومية مهمة علي الإنترنت ، مثل بوابة المناقصات الإلكترونية ،والمنظومة الجديدة للتسجيل المسبق للشحنات التي تعمل بنظام الشباك الواحد. بالإضافة إلي ذلك ،بدأت مصر في تطبيق نظام الفواتير الإلكترونية ، وأطلقت المرحلة من نظام الإيصالات الإلكترونية لدعم الجهود المبذولة للحد من التهرب الضريبي ،وتعزيز إجراءات تدقيق الحسابات ،وتسريع إجراءات استرداد الضريبة .وفي أكتوبر٢٠٢١ ،أقرت مصر قانونا لإنشاء صندوق مصر الرقمية (.Abbassy, & Mesbah,2016)

ثالثا: أهم التحديات التي تواجهه تطبيق الحكومة الالكترونية في مصر

١-تهديد الاستقرار في البناء الوظيفي بسبب البطالة الناشئة عن انهاء الوظائف التقليدية واحلال الخبرات التقنية بدلا منها .

٢-مخاطرأمن المراسلات الالكترونية في ظل غياب استراتيجيات أمن شمولية في بيئة المراسلات الحكومية.

٣-مشاكل التوثيق نظرا لعدم توفير نظام توثيق يضع كافة وثائق العمل الحكومي في موضعها الصحيح.

٤-عدم امكانية الوفاء بالتعاقدات الالكترونية .
٥-عم امكانية تطبيق القوانين الخاصة بالجرائم الالكترونية (مشهور ،٢٠٢٤)

رابعا: تطور ترتيب مصر علي مؤشر تطور ا لحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة EGDI

يعرض مؤشر تطور الحكومة الالكترونية الصادر عن الامم المتحدة (E-Government Development Index) حالة تطور الحكومة الالكترونية في الدول الاعضاء في الامم المتحدة بجانب تقييم أنماط تطوير الخدمات عبر الانترنت في اي دولة ويعد مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية مقياسا مركبا لثلاثة أبعاد مهمة للحكومة الإلكترونية ، وهي : توفر الخدمات عبر الإنترنت ،والاتصال عن بعد ،والقدرات البشرية وكان أول اصدار لهذا المؤشر عام ٢٠٠١ وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح(0,1) .

وتتضح أهمية رصد تطور ترتيب مصر علي هذا المؤشر لأنه يقيم برنامج الحكومة الالكترونية في مصر (خشبة واخرون ،٢٠٢٢) .

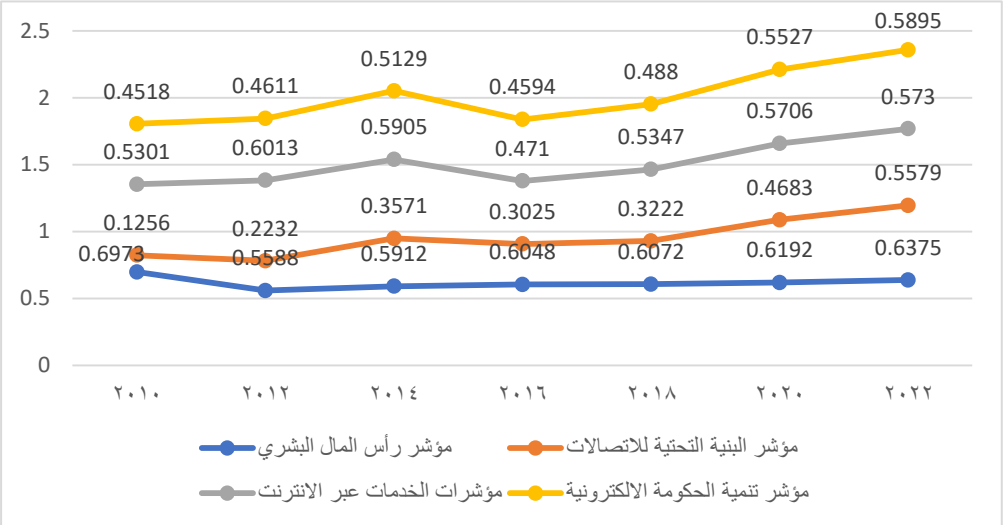

شكل رقم (٢)

تطور ترتيب مصر علي مؤشر الحكومة الإلكترونية ومؤشراته الفرعية

المصدر :تقارير تطور الحكومة الالكترونية الصادر عن الامم المتحدة EGDI

ويتضح من الشكل السابق ما يلي:

- مؤشر رأس المال البشري: يقع في المجموعة ذات القيمة المرتفعة خلال الفترة ،ويعتبر أفضل مؤشر فرعي ،لكنه يتطلب تدخل الحكومة في مجالات محدودة منها مكافحة الأمية الرقمية وتكثيف التدريبات اللازمة لرفع كفاءة وتأهيل الموارد البشرية الازمة لتنفيذ تطبيق الحكومة الالكترونية .
- مؤشر البنية التحتية للاتصالات: هوأقل مؤشر فرعي خلال الفترة وهو أحد الأسباب الرئيسة في تراجع ترتيب مصر عالميا علي مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية ،كما أنه يدل علي ضعف مستوي البنية التحتية للاتصالات في مصر.
- مؤشر الخدمت عبرالإنترنت: أفضل من مؤشر البنية التحتية للاتصالات منذ عام ٢٠١٨ حيث انتقل الي مجموعة ذات قيمة مرتفعة (مؤشر مرتفع

القيمة) ، وهو ما يستوجب تدخل الحكومة لنشر الخدمات الحكومية عبر الإنترنت.

- مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية:هو المؤشر العام حيث يعبر عن متوسط الثلاث مؤشرات الفرعية السابق الإشارة اليها ويتوسط موقع مصر المجموعات ذات القيمة المتوسطة والمرتفعة .

شكل رقم (٣)
ترتيب مصر عالميا وأفريقيا في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة خلال الفترة من ٢٠١٠ ــ ٢٠٢٢

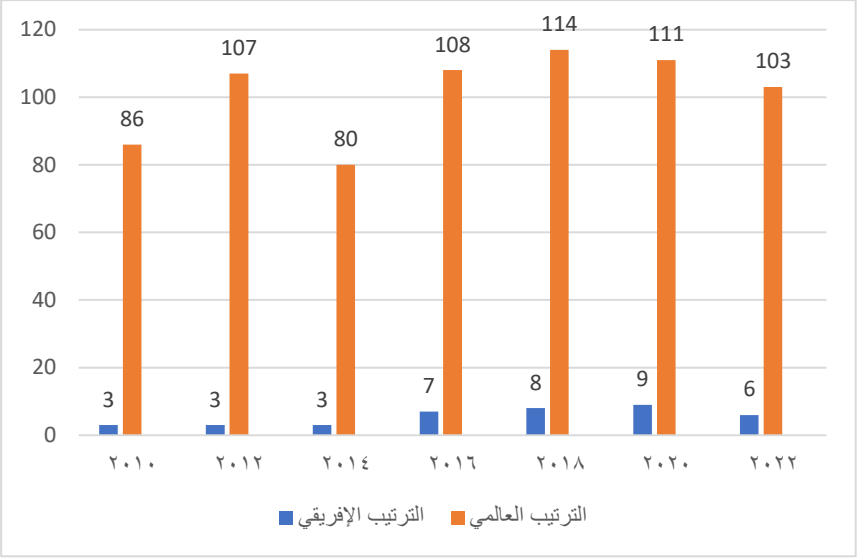

المصدر: تقارير تطور الحكومة الإلكترونية الصادرة عن الأمم المتحدة ٢٠١٠:٢٠٢٢

ويتضح من الشكل السابق ،تراجع وضع مصر عالميا وأفريقيا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢ حيث كان وضع مصر في المركزين ٨٦ عالميا والثالث أفريقيا في عام ٢٠١٠ ، ثم تراجع الي المركز ١٠٧ عالميا عام ٢٠١٢ثم تحسن وضع مصر عالميا

حتي وصل الي ٨٠ وهو أفضل مركز وصلته مصر ثم تراجع بعد ذلك في السنوات المتتالية حتي وصل الي المركز ١٠٣ عالميا والسادس أفريقيا عام ٢٠٢٢ ما يشير إلي أن حاجة الحكومة المصرية لبذل مزيد من الجهود في مجال الحكومة الإلكترونية في المرحلة القادمة.

ومما سبق يتضح ان الأولويات الحكومية في المرحلة القادمة سوف تكون في اتجاه تحسين مؤشر وقدرات البنية التحتية للاتصالات ،ثم مؤشر تقديم الخدمات عبر الانترنت ،ثم مؤشر وتنمية قدرات رأس المال البشري.

شكل رقم (٤)

تطور ترتيب مصر في مؤشر تبني تقنية المعلومات والاتصالات ٢٠١٠-٢٠١٩

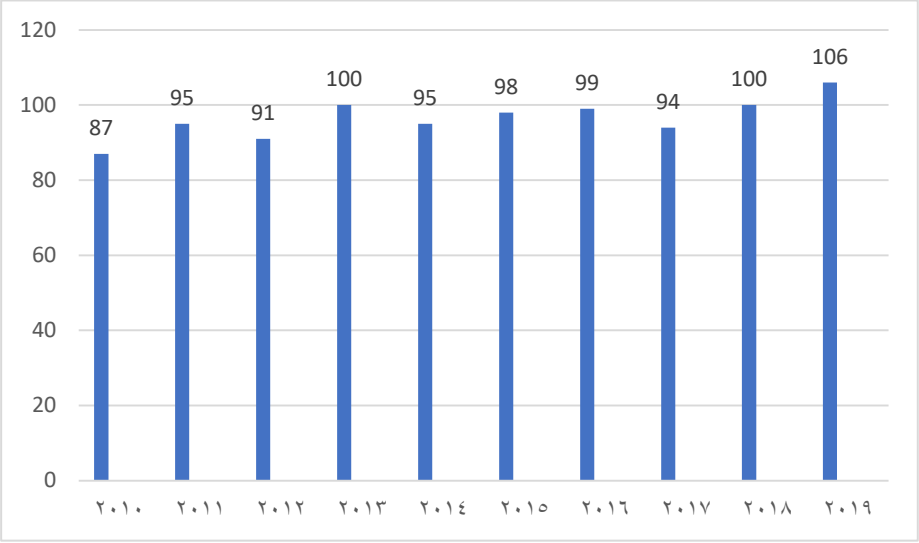

المصدر: تقارير التنافسية العالمية المنتدي الاقتصادي العالمي ٢٠١٠-٢٠١٩

ويتضح من الشكل السابق تراجع مصر في مستوي تبنيها لتقنيات المعلومات والاتصالات حيث تراجعت من المركز ٨٧ عالميا عام ٢٠١٠-٢٠١١ إلي المركز ٩٥عالميا عام ٢٠١١ ثم ارتفع نسبيا الي المركز ٩١ عالميا عام ٢٠١٢ ثم انخفض الي

المركز ١٠٠ عالميا عام ٢٠١٣ حتي وصل الي المركز١٠٦عالميا في عام ٢٠١٩ وهو ما يعني أن الجاهزية التقنية في تراجع .

مؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات

يستخدم لرصد التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية هي **مؤشر النفاذ (IDI Accass)**ويبين هذا المؤشر جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويتضمن مؤشرات البنية التحتية والنفاذ مثل اشتراكات الهاتف الثابت والمحمول وعرض النطاق الدولي لكل مستخدمي الانترنت ، **ومؤشر الاستخدام (IDI Use)** ويمثل الافراد الذين يستخدمون الانترنت واشتراكات النطاق العريض الثابت والمتنقل ،ومؤشر المهارات (IDI Skills) يسعي اكتساب المهارات والقدرات اللازمة لتكنولوجيا المعلومات مثل اجمالي الملتحقين بالتعليم الجامعي والثانوي وعدد سنوات الدراسة .

شكل رقم (٥)

تطور ترتيب مصر علي مؤشر تنمية الأتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٠ -٢٠١٧

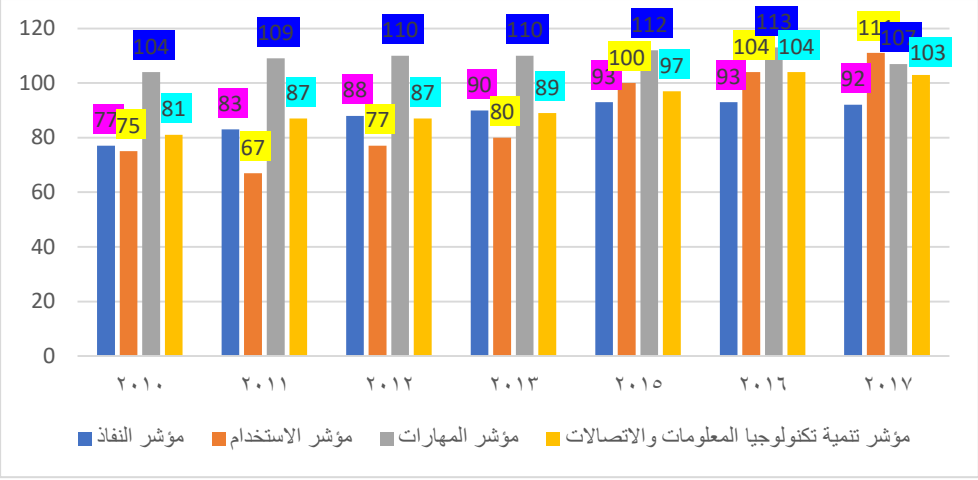

ويتضح من الشكل السابق مايلي:

- تراجع مركز مصر علي مستوي مؤشر المهارات الفرعي وهو ما يشير الي ضعف المهارات الرقمية للمجتمع بشكل عام وللموظفين بشكل خاص حيث لم تتجاوز مصر المركز ١٠٠ خلال الفترة.
- تراجع مصر من حيث المؤشران الفرعيان للنفاذ واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،حيث احتلت مصر المركز ٧٧،٧٥ للنفاذ والاستخدام علي الترتيب في عام ٢٠١٠ بينما احتلت المركز ٩٢،١١١ لنفس المؤشران علي الترتيب في عام ٢٠١٧ .

ويتضح مما سبق ان هناك تراجع لمصر في جميع المؤشرات الدولية وهذا يرجع الي نقاط الضعف والتحديات التي تواجه برنامج الحكومة الإلكترونية .
وتعمل الحكومة المصرية علي سد الفجوات السابق الإشارة اليها وتعزيز جهود دعم الرقمنه في مصر من خلال ثلاثة محاور رئيسة :

- تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات:

حيث زادت صادرات القطاع الي ٤.٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠-٢٠٢١ مقارنة بصادرا عام ٢٠١٩-٢٠٢٠ التي بلغت ٤.١ مليار دولار.

-التوسع في رقمنة الخدمات العامة

التركيز علي الخدمات الصحية والتعليمية والزراعية والأحوال الشخصية ،حيث وصل عدد مستخدمي بوابة مصر الرقمية الي ٥ مليون مواطن.

-تعزيز التحول نحو الاقتصاد غير النقدي:

من خلال جهود البنك المركزي المصري في نشرالتقنيات المالية الرقمية وعلي الأخص خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني (خشبة واخرون،٢٠٢٢).

وقد يؤدي ذلك الي تحسن مستوي مصر نسبيا في التحول الرقمي الحكومي ونضج افضل في مجال التكنولوجيا الحكومية في ضوء الإصلاحات التي جرت مؤخرا. وقد انعكس ذلك بشكل ايجابي علي مجموع النقاط التي حققتها في المؤشرات الدولية التي تقيس التحول الرقمي في القطاع العام .ويعكس التقدم النسبي في الحكومة الرقمية في

زيادة الاستثمارات في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية الرقمية، وميكنة عدد من الوظائف الحكومية الأساسية وإطلاق المنصات والخدمات الحكومية الرقمية التي تسارعت في الآونة الاخيرة ضمن استراتيجية مصر الرقمية .

القسم الثالث : قياس اثر تطبيق الحكومة الالكترونية في مصر علي جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٩)

مقدمة:-

استخدمت الباحثه **النماذج الخطية المعممة Generalized Linear Models** حيث تم تقديم هذه النماذج بواسطة **Nelder and Wedderburn** عام **١٩٧٢** ، وذلك في محاولة لجعل فروض نماذج الانحدار التقليدية أكثر واقعية لكي تتلاءم مع الواقع العملي.

والنموذج الخطي المعمم هو نموذج انحدار، المتغير التابع فيه يتبع أحد التوزيعات الاحتمالية التي تنتمي للعائلة الأسية، وتعتبر هذه النماذج أقل قيودا من نماذج الانحدار التقليدية.

وتقوم النماذج الخطية المعممة على مجموعة من الافتراضات ، وهي كما يلي:

١. لا يشترط أن تتبع المتغيرات التابعة التوزيع الطبيعي، ولكن يفترض أن تتبع أحد التوزيعات الأسية.
٢. في النماذج المعممة لا يشترط أن يكون التباين ثابت، أي من الممكن أن يوجد اختلاف في التباين Heteroskedasticity is allowed.
٣. في النماذج المعممة لا يشترط أن تكون العلاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ولكنها تفترض وجود علاقة خطية بين دالة الربط Link Function والمتغيرات المستقلة، ومن ثم يمكن توفيق بعض النماذج غير الخطية باستخدام النماذج الخطية المعممة.
٤. الأخطاء العشوائية مستقلة، ولا يشترط أن تتبع التوزيع المعتدل.

٥. يتم تقدير المعلمات باستخدام طريقة الامكان الأكبر Maximum Likelihood Estimation فضلا عن طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Squares (OLS) .

وتعد النماذج المعممة من الأساليب الإحصائية الهامة المستخدمة في تحليل وبناء النماذج، وتم استخدامها في العديد من التطبيقات.

ويختلف النموذج الخطي المعمم عن نموذج الانحدار الخطي في أن القيمة المتوقعة لمتغير الاستجابة يتم استبدالها بدالة الربط Link Function ($g(\mu)=\eta$) ، حيث أن η هي تركيبية خطية من المتغيرات التفسيرية، ويتمثل الهدف الرئيسي من استخدام دالة الربط في جعل تباين الخطأ أكثر استقرارا.

وتتمثل الصورة العامة للنماذج الخطية المعممة في الصورة التالية:

$$Y_i = g\left(X_i \beta_i\right) + \varepsilon_i$$

حيث أن :

X : تمثل مجموعة المتغيرات المستقلة التي تؤثر في قيمة المتغير التابع.

g : هي دالة الربط، وهي دالة تستخدم لتوضيح العلاقة بين القيمة المتوقعة لمتغير الاستجابة والمتغيرات التفسيرية.

ε: وهو الخطا العشوائي ويمثل المتغيرات الغير متوقعة.

Y : هو المتغير التابع، وهو متغير عشوائي يتبع أحد التوزيعات الأسية Exponential Family وهي:

- التوزيع الطبيعي Normal Distribution
- توزيع جاما Gamma Distribution
- توزيع بواسون Poisson Distribution
- توزيع ذي الحدين Binomial Distribution

- توزيع ذي الحدين السالب Negative Binomial Distribution
- توزيع معكوس جاوس Inverse Gaussian Distribution
- توزيع تويدي Tweedie Distribution

- **مكونات النموذج الخطي المعمم:-**

يتكون النموذج الخطي المعمم من ثلاثة مركبات، وهي:

١. **المكون العشوائي Random Component**:

حيث يفترض في النماذج المعممة أن Y ويقصد به التوزيع الذي يتبعه المتغير التابع المتغير التابع يتبع أحد التوزيعات الأسية.

٢. **المكون المنتظم Systematic Component**:

(β) ويقصد به مجموعة المعالم Linear Predictor (η) أي المتنبئ الخطي ويمثل $\eta = X_i^T \beta$ ، ومن ثم (x_1 , x_2 , …., x_p)ومجموعة المتغيرات المفسرة هذا المكون العنصر المنتظم.

٣. **دالة الربط Link Function:**

وهي دالة تستخدم لربط المركب العشوائي بالمركب المنتظم ، وتستخدم لتوضيح العلاقة بين القيمة المتوقعة للمتغير التابع والمتنبئ الخطي ، ويرمز لدالة الربط بالرمز g(.).

- **الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:-**

١. مقياس Deviance (D) :

لإختبار ما إذا كان النموذج مناسب للبيانات أم لا ويحسب باستخدام المعادلة الرياضية التالية:

$$Deviance = 2\sum\left[y_i \log\left(\frac{y_i}{\hat{y}_i}\right) - \left(y_i - \hat{y}_i\right)\right]$$

٢. مقياس Pearson Chi-Square:

لإختبار ايضا ما إذا كان النموذج مناسب للبيانات أم لا ويحسب باستخدام المعادلة الرياضية التالية:

$$Pearson\,Chi-Square = \sum\left(y_i - \hat{y}_i\right)^2$$

٣. الوسط الحسابي:

هو مؤشر لتحديد القيمة الوسطى التي تتوسط البيانات وتنتشر جميع القيم حولها وتحسب باستخدام المعادلة الرياضية التالية:

$$\bar{X} = \frac{1}{n}\sum x_i$$

٤. **الانحراف المعياري:**

هو أحد مقاييس التشتت ويستخدم كمؤشر لتحديد انحرافات القيم عن وسطها الحسابي ويحسب بالجزر التربيعي لمتوسط مربعات القيم عن وسطها الحسابي، ويفيد في قياس التشتت أو التجانس لقيم المتغير، ويزيد التجانس بين الفيم عندما يقل الانحراف المعياري، ويزيد التشتت عندما يزيد الانحراف المعياري، ويحسب كالتالي:

$$\sigma = \sqrt{\frac{\sum (x - \bar{x})^2}{n}}$$

٥. **معامل التحديد:** ويستخدم معامل التحديد لبيان النسبة المئوية للتفسيرات التي يستطيع تفسيرها المتغير المستقل للتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع، ويرمز له بالرمز R^2 فإذا كانت القيمة ٠.٧٠ مثلاً فيمكن للمتغير المستقل تفسير نسبة ٧٠% من المتغير التابع ويرجع ٣٠% وهو الباقي يأتي من العوامل الأخرى.

أولا: توصيف النموذج القياسي ومصادر البيانات المستخدمة تم صياغة النموذج القياسي علي النحو التالي:

$$Y_i = g(X_i \beta_i) + \varepsilon_i$$

$FDI_i = g + \beta_1 EGDI_i + \beta_2 NIU_i + \beta_3 NMS_i + £_i$

المتغير التابع الاستثمار الاجنبي المباشر

Y= FDI الاستثمار الاجنبي المباشر

المتغيرات المستقلة لقياس الحكومة الالكترونية

EGDI = مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية

NIU =عدد مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠ نسمة

NMS = عدد مشتركي الهاتف المحمول لك ١٠٠نسمة

$\mathcal{E}_t$ = الحدا لعشوائي (الخطأ)

β_3،β_2،β_1، β_0=مقدرات النموذج أو معلماته

ويقصد به مجموعة المعالم (β) ومجموعة المتغيرات المفسرة .

g هي دالة الربط، وهي دالة تستخدم لتوضيح العلاقة بين القيمة المتوقعة لمتغير الاستجابة والمتغيرات التفسيرية.

جدول رقم (٦)

متغيرات الحكومة الالكترونية والاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة١٩٩٩-٢٠١٩

	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي (بالمليون دولار أمريكي)	مؤشر تنميه الحكومة الاليكترونية	مستخدمو الإنترنت (بالمليون شخص)	مشتركي الهاتف المحمول لكل ١٠٠شخص
1999	1065.3		0.0003	0.712389528
2000	1235.4		0.0006	1.975692517
2001	504.89999		0.001	3.9824576
2002	646.8999		0.017	6.287609004
2003	2157.4	.0.2384	0.027	7.960786365
2004	2157.4	0.2653	0.039	10.3045
2005	5375.6	0.2793	5	18.04682
2006	10042.8		6	23.41648
2007	11578.1		8.692	38.46715
2008	9494.6	0.4767	12.473	51.84417
2009	6711.6		16.128	68.22256
2010	6385.6	0.4518	23.072	85.37935

98.69382	27.098		-483	**2011**
112.0068	31.919	0.4611	6031	**2012**
112.7825	27.725		4256	**2013**
105.4093	33.027	0.5129	4612	**2014**
101.7023	36.634		6925.2	**2015**
103.541	40.701	0.4594	8106.8	**2016**
106.7559	45.181		7408.7	**2017**
95.2866	48.113	0.488	8141.3	**2018**
94.9717	60.303		9010	**2019**
93.18218	60.303	0.5527	5851.8	**2020**
	76.491		5122	**2021**
	80.86	0.5859	11399.9	**2022**

www.worldbank indicators2024/d

جدول رقم (٧)
نتائج الاحصاءات الوصفية

المتغير	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
استثمار الأجنبي المباشر، صافي (بالمليون دولار أمريكي)	24	237.400	11578.100	5758.56134	3420.203996
مؤشر تنميه الحكومة الاليكترونية	24	.248	.586	.41779	.109310
مستخدمو الإنترنت (بالمليون شخص)	24	.0003	80.8600	27.181318	25.9520220
مشتركي الهاتف المحمول لكل ١٠٠شخص	24	.712	136.268	65.72642	46.340784

نلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

- قامت الباحثه بإيجاد متوسط البيانات لكل متغير من متغيرات الدراسة وكانت النتائج على التوالى: 5758.561 ،0.41779 ، 27.18132 ، 65.72642. –

قامت الباحثه ايضا بإيجاد الانحراف المعياري الذي يوضح مدي تشتت البيانات حول المتوسط ، فكلما قل دل علي انخفاض التشتت والعكس صحيح.

- قامت الباحثه بإيجاد القيمة الاصغر (القيمة الاكبر) وكانت النتائج علي التوالي:
237.400,(11578.100) ،248 (586))،712,(136.268),.0003,(80.8600

قبل البدء فى تحليل فرض الدراسة قامت الباحثه بعمل **اختبار جودة التوفيق للبيانات** لمعرفة التوزيعات الاحتمالية للمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي (بالمليون دولار أمريكي)) وذلك بالاعتماد على اختبار كلوموجراف سيمرنوف Kolmogorov-Smirnov ، Anderson-Darling، Chi-Squared وكانت النتائج كما يلى:

١. اختبار جودة التوفيق للبيانات لمعرفة التوزيعات الاحتمالية للمتغير التابع (الاستثمار الأجنبى المباشر، صافى (بالمليون دولار أمريكى)) :

جدول رقم (٨)

Normal					
Kolmogorov-Smirnov					
Sample Size Statistic P-Value Rank	24 0.11533 0.87111 9				
□	0.2	0.1	0.05	0.02	0.01
Critical Value	0.21205	0.24242	0.26931	0.30104	0.32286
Reject?	No	No	No	No	No
Anderson-Darling					
Sample Size Statistic Rank	24 0.37758 5				
□	0.2	0.1	0.05	0.02	0.01
Critical Value	1.3749	1.9286	2.5018	3.2892	3.9074
Reject?	No	No	No	No	No
Chi-Squared					
Deg. of freedom Statistic P-Value Rank	3 0.21046 0.97588 9				
□	0.2	0.1	0.05	0.02	0.01
Critical Value	4.6416	6.2514	7.8147	9.8374	11.345
Reject?	No	No	No	No	No

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- ان البيانات الخاصه بالمتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي (بالمليون دولار أمريكي) وفقا لإختبار (كلوموجراف سيمرنوف Kolmogorov-Smirnov، Anderson-Darling، Chi-Squared)

تتبع توزيع normal وذلك عند مستوى معنوية (٠.٢) و(٠.١) و(٠.٠٥) و(٠.٠٢) و (٠.٠١).

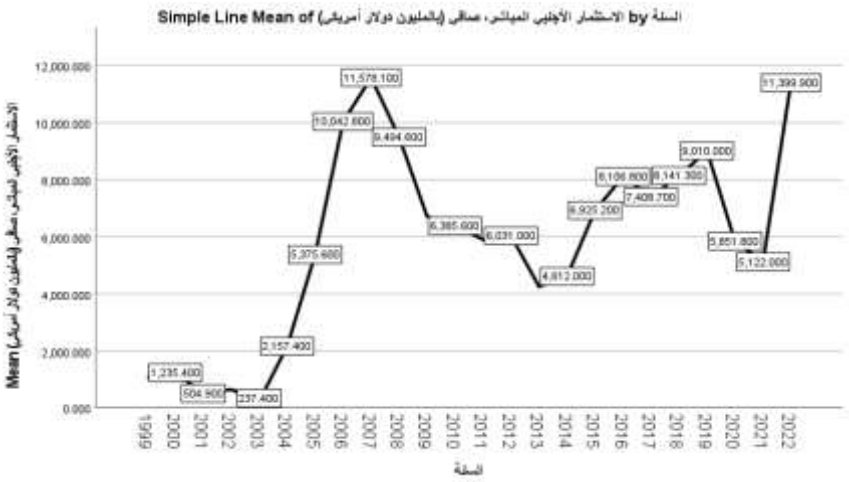

- **نتـائـج اختبـار فـروض البحـث:-**

لتحقيق أهداف البحث وسعيًا للتغلب علي مشكلة البحث فإن الباحثه سوف تعتمد في إعداد البحث علي الفرض التالية:

الفرض الرئيسي الاول:

لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية للمتغير(مؤشر تنميه الحكومة الاليكترونية) على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) خلال سنوات الدراسة المذكورة محل الدراسة والبحث

لاختبار هذا الفرض استخدمت الباحثه الانحدار الخطي Normal بدالة الربط Identity كأحد نماذج الانحدار الخطي المعمم وحصلت على النتائج التالية:

١. النموذج المستخدم:

يوضح الجدول التالي النموذج المستخدم فى اختبار الفرض .

جدول رقم (٩)

Model Information	
Dependent Variable	الاستثمار الأجنبي المباشر
Probability Distribution	Normal
Link Function	Identity

نلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

تمكنت الباحثه من تحليل نموذج الانحدار الخطي والذي يعتمد على التوزيع الطبيعي Normal عن طريق ربط المتغيرات المستقلة بالقيمة المتوقعة للمتغير التابع من خلال دالة الربط Identity.

٢. القدرة التنبؤية للنموذج:

يوضح الجدول التالي مقاييس النموذج المستخدم وكانت النتائج كما يلى:

جدول رقم (١٠)

Goodness of Fit[a]			
	Value	df	Value/df
Deviance	164803026.464	22	7491046.657
Scaled Deviance	24.000	22	
Pearson Chi-Square	164803026.464	22	7491046.657
Scaled Pearson Chi-Square	24.000	22	
Log Likelihood	-222.961-		
Akaike's Information Criterion (AIC)	451.922		
Finite Sample Corrected AIC (AICC)	453.122		
Bayesian Information Criterion (BIC)	455.456		
Consistent AIC (CAIC)	458.456		

نلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

ان افضل نموذج لدية قدرة تنبؤية عالية هو الذي يعطي قيم اقل للمقاييس التى في هذا الجدول .

اختبار معنوية النموذج بالكامل وجودته (Goodness of fit):

قامت الباحثه باختبار **Omnibus Test** لمعرفة هل النموذج معنوي أم لا كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

Omnibus Test[a]		
Likelihood Ratio Chi-Square	df	Sig.
11.763	1	.001

نلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

ان النموذج معنوي حيث ان مستوى المعنوية أقل من ٠.٠١ .

٣. تقدير معالم النموذج:

تم الحصول على تقديرات معالم النموذج والاخطاء المعيارية لكل تقدير مع قيمة احصاء wild chi square والمعنوية لها كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٢)

Parameter Estimates								
Parameter	B	Std. Error	lower	Upper	Wild chi-square	df	Sig.	R-square
(Intercept)	-2378.437-	2155.8004	-6603.728-	1846.855	1.217	1	.270	.3869
مؤشر تنميه الحكومة الاليكترونية	19476.219	4998.6343	9679.076	29273.362	15.181	1	.000	

نلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

- مستوى المعنوية للمتغير (مؤشر تنميه الحكومة الاليكترونية) اقل من ٠.٠١ اي انه معنوى وذو تأثير.

- أن قيمة **معامل التحديد (R^2)** بلغت (٠.٣٨٦٩) اى أن المتغير المستقل (مؤشر تنميه الحكومة الاليكترونية) يفسر (٣٨.٧%) من التغير الكلي في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي أو ربما ترجع لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج .

- معامل الانحدار للمتغير المستقل مؤشر تنميه الحكومة الاليكترونية جاء موجب ونجد ان المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد بنسبة (19476.219) كلما زاد هذا المتغير المستقل وحدة واحدة.

النموذج المقدر كما يلى :

$$\mu y = (-2378.437) + (19476.219)\ x1$$

حيث ان :

μ_y : القيمة المتوقعة للمتغير التابع (**الاستثمار الأجنبي المباشر**)

x_1 : المتغير المستقل (**مؤشر تنميه الحكومة الاليكترونية**)

بناءا على النتائج السابقة نرفض الفرض العدم ونقبل البديل للمتغير المستقل (مؤشر تنميه الحكومة الاليكترونية)، اى ان هناك تأثير ذات دلالة احصائية لهذا المتغير على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) خلال سنوات الدراسة المذكورة محل الدراسة والبحث

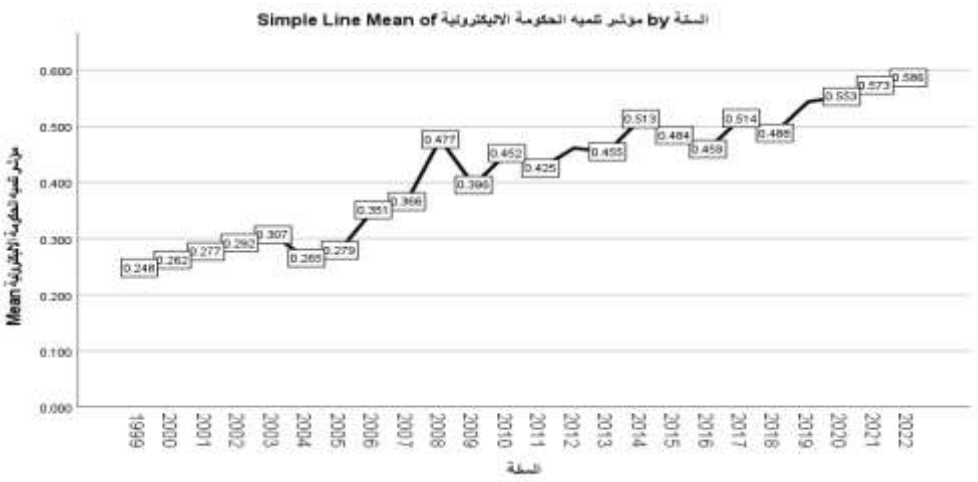

٢-لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية للمتغير(مستخدمو الإنترنت) على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) خلال سنوات الدراسة المذكورة محل الدراسة والبحث. مستخدمو الإنترنت (بالمليون شخص):

لاختبار هذا الفرض استخدمت الباحثه الانحدار الخطي Normal بدالة الربط Identity كأحد نماذج الانحدار الخطي المعمم وحصلت على النتائج التالية:

١. النموذج المستخدم:

يوضح الجدول التالي النموذج المستخدم فى اختبار الفرض .

جدول رقم (١٣)

Model Information	
Dependent Variable	الاستثمار الأجنبي المباشر
Probability Distribution	Normal
Link Function	Identity

نلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

تمكنت الباحثه من تحليل نموذج الانحدار الخطي والذي يعتمد على التوزيع الطبيعي Normal عن طريق ربط المتغيرات المستقلة بالقيمة المتوقعة للمتغير التابع من خلال دالة الربط Identity.

٢. القدرة التنبؤية للنموذج:

يوضح الجدول التالي مقاييس النموذج المستخدم وكانت النتائج كما يلى:

جدول رقم (١٤)

Goodness of Fit[a]			
	Value	df	Value/df
Deviance	201687519.755	22	9167614.534
Scaled Deviance	24.000	22	
Pearson Chi-Square	201687519.755	22	9167614.534
Scaled Pearson Chi-Square	24.000	22	
Log Likelihood	-225.385-		
Akaike's Information Criterion (AIC)	456.769		
Finite Sample Corrected AIC (AICC)	457.969		
Bayesian Information Criterion (BIC)	460.303		
Consistent AIC (CAIC)	463.303		

نلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

ان افضل نموذج لدية قدرة تنبؤية عالية هو الذي يعطي قيم اقل للمقاييس التى في هذا الجدول .

٣. اختبار معنوية النموذج بالكامل وجودته (Goodness of fit) :

قامت الباحثه باختبار **Omnibus Test** لمعرفة هل النموذج معنوي أم لا كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٥)

Omnibus Test[a]		
Likelihood Ratio Chi-Square	df	Sig.
6.916	1	.009

نلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

ان النموذج معنوي حيث ان مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥ .

٤. تقدير معالم النموذج:

تم الحصول على تقديرات معالم النموذج والاخطاء المعيارية لكل تقدير مع قيمة احصاء وولد كا تربيع والمعنوية لها كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٦)

Parameter Estimates								
Parameter	B	Std. Error	lower	Upper	Wild chi-square	df	Sig.	R-square
(Intercept)	3966.132	866.5806	2267.665	5664.598	20.947	1	.000	.25
مستخدمو الإنترنت	65.943	23.2916	20.293	111.594	8.016	1	.005	

نلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

- مستوى المعنوية للمتغير (مستخدمو الإنترنت) اقل من ٠.٠١ اي انه معنوى وذو تأثير.

- أن قيمة **معامل التحديد (R^2)** بلغت (.2500) اى أن المتغير المستقل (مستخدمو الإنترنت) يفسر(25.00%) من التغير الكلي في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي أو ربما ترجع لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج .

- معامل الانحدار للمتغير المستقل مستخدمو الإنترنت جاء موجب ونجد ان المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد بنسبة (65.943) كلما زاد هذا المتغير المستقل وحدة واحدة.

النموذج المقدر كما يلى :

$$\mu y = (3966.132) + (65.943)\ x1$$

حيث ان :

μ_y : القيمة المتوقعة للمتغير التابع (**الاستثمار الأجنبي المباشر**)

x_1 : المتغير المستقل (**مستخدمو الإنترنت**)

بناءا على النتائج السابقة نرفض الفرض العدم ونقبل البديل للمتغير المستقل (مستخدمو الإنترنت)، اى ان هناك تأثير ذات دلالة احصائية لهذا المتغير على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) خلال سنوات الدراسة المذكورة محل الدراسة والبحث.

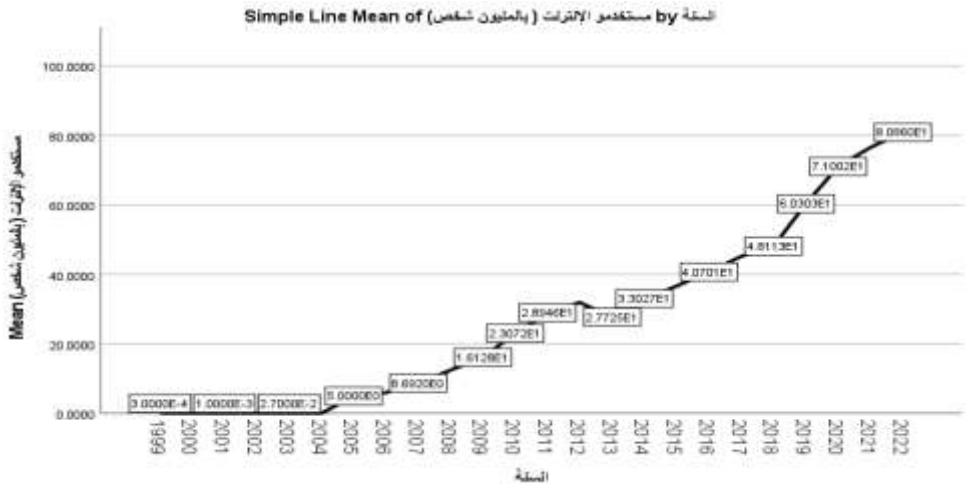

٣-لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية للمتغير(مشتركي الهاتف المحمول) على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) خلال سنوات الدراسة المذكورة محل الدراسة والبحث

مشتركي الهاتف المحمول لكل ١٠٠شخص:

لاختبار هذا الفرض استخدمت الباحثه الانحدار الخطي Normal بدالة الربط Identity كأحد نماذج الانحدار الخطي المعمم وحصلت على النتائج التالية:

١. النموذج المستخدم:

يوضح الجدول التالي النموذج المستخدم فى اختبار الفرض .

جدول رقم (١٧)

Model Information	
Dependent Variable	الاستثمار الأجنبي المباشر
Probability Distribution	Normal
Link Function	Identity

نلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

تمكنت الباحثه من تحليل نموذج الانحدار الخطي والذي يعتمد على التوزيع الطبيعي Normal عن طريق ربط المتغيرات المستقلة بالقيمة المتوقعة للمتغير التابع من خلال دالة الربط Identity.

٢. القدرة التنبؤية للنموذج:

يوضح الجدول التالي مقاييس النموذج المستخدم وكانت النتائج كما يلى:

جدول رقم (١٨)

Goodness of Fit[a]			
	Value	df	Value/df
Deviance	187920872.561	22	8541857.844
Scaled Deviance	24.000	22	
Pearson Chi-Square	187920872.561	22	8541857.844
Scaled Pearson Chi-Square	24.000	22	

Log Likelihood	-224.536-		
Akaike's Information Criterion (AIC)	455.073		
Finite Sample Corrected AIC (AICC)	456.273		
Bayesian Information Criterion (BIC)	458.607		
Consistent AIC (CAIC)	461.607		

نلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

ان افضل نموذج لدية قدرة تنبؤية عالية هو الذي يعطي قيم اقل للمقاييس التى في هذا الجدول .

٣. اختبار معنوية النموذج بالكامل وجودته (Goodness of fit) :

قامت الباحثه باختبار **Omnibus Test** لمعرفة هل النموذج معنوي أم لا كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٩)

Omnibus Test[a]		
Likelihood Ratio Chi-Square	df	Sig.
8.613	1	.003

نلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

ان النموذج معنوي حيث ان مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥ .

٤. تقدير معالم النموذج:

تم الحصول على تقديرات معالم النموذج والاخطاء المعيارية لكل تقدير مع قيمة احصاء وولد كا تربيع والمعنوية لها كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٠)

Parameter Estimates								
Parameter	B	Std. Error	lower	Upper	Wild chi-square	df	Sig.	R-square
(Intercept)	3094.776	1005.5305	1123.973	5065.580	9.473	1	.002	.3014
مشتركي الهاتف المحمول	40.528	12.5908	15.851	65.206	10.361	1	.001	

نلاحظ من الجدول السابق ما يلى :

- مستوى المعنوية للمتغير (مشتركي الهاتف المحمول) اقل من ٠.٠١ اي انه معنوى وذو تأثير.

- أن قيمة **معامل التحديد (R^2)** بلغت (.3014) اى أن المتغير المستقل (مشتركي الهاتف المحمول) يفسر(30.14%) من التغير الكلي في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي أو ربما ترجع لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج .

- معامل الانحدار للمتغير المستقل مشتركي الهاتف المحمول جاء موجب ونجد ان المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد بنسبة (40.528) كلما زاد هذا المتغير المستقل وحدة واحدة.

النموذج المقدر كما يلى :

$$\mu y = (3094.776) + (40.528)\ x1$$

حيث ان :

μ_y : القيمة المتوقعة للمتغير التابع (**الاستثمار الأجنبي المباشر**)

x_1 : المتغير المستقل (**مشتركي الهاتف المحمول**)

بناءا على النتائج السابقة نرفض الفرض العدم ونقبل البديل للمتغير المستقل (مشتركي الهاتف المحمول)، اى ان هناك تأثير ذات دلالة احصائية لهذا المتغير على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) خلال سنوات الدراسة المذكورة محل الدراسة والبحث.

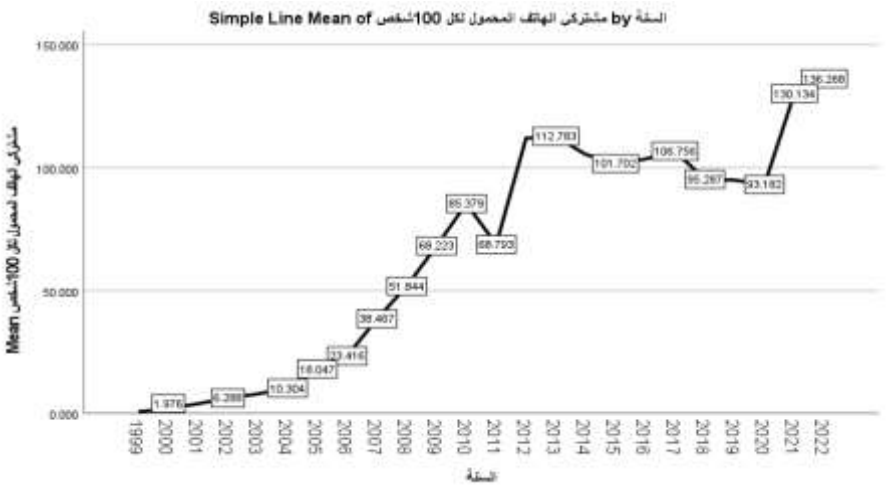

رابعا :الخاتمة و النتائج والتوصيات

الخاتمة

يعمل التحول الرقمي للحكومة في مصر علي تحسين تقديم الخدمات العامة ووضع السياسات ، لكي تسطيع مصر أن تبلغ كامل إمكاناتها لاستكمال عملية الرقمنة بإصلاحات من شانها تبسيط الإجراءات الحكومية وترشيدها ،واعتماد نهج الحكومة بأكمله في التحول الرقمي ، وتعزيز البنية التحتية الرقمية في مختلف أنحاء البلاد وذلك من أجل توفير الخدمات الحكومية الرقمية الأساسية بلا انقطاع. لذلك قامت مصر الاستثمارات في البنية التحتية لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ،وميكنة عدد من الوظائف الحكومية الأساسية ،وإطلاق منصات الحكومة الرقمية حتي تستطيع ان تصل الي مستوي مرتفع نسبيا من التحول الرقمي للحكومة .

أولا: النتائج :

١- بالاستناد الي نتائج الجزء التطبيقي في البحث يوجد أثر ذو دلالة احصائية لمؤشر تنمية الحكومة الالكترونية علي الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر خلال فترة الدراسة فرضية صحيحة وهي تتفق مع نتائج الدراسات السابقة في البحث التي سبق ذكرها حيث دلت الدراسات النظرية والتطبيقية علي وجود علاقة طردية بين تطبيق الحكومة الالكترونية والاستثمار الاجنبي المباشر و التي اعتبرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدد جديد للاستثمار الاجنبي المباشر.

٢-توجد علاقة ارتباطية بين عدد مستخدمي الانترنت وعدد اشتراكات الهاتف المحمول والاستثمار الاجنبي المباشر في مصر خلال فترة الدراسة أي له اثر ايجابي علي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر حيث ان تطوير البنية الرقمية تعتبر بيئة محفزة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر لأنها تجعل عملية التأسيس الالكتروني للشركات والحصول علي المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار بالاستثمار أسهل وأيسر علي المستثمرين.

٣-من خلال دراسة تطور وضع مصر علي مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية التابع للأمم المتحدة ان موقع مصر يقع بين المجموعة المتوسطة والعالية من قيمة المؤشر بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق أهداف برنامج الحكومة الالكترونية لما له من أهمية في تحسن وسرعة وكفاءة تقديم الخدمات وانخفاض تكلفة المعلومات وتحقيق الشفافية وانعدام الفساد مما يمثل بيئة جاذبة للاستثمار الاجنبي الا ان قيمة المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر EGDI تشير الي ان مؤشر رأس المال البشري: يقع في المجموعة ذات القيمة المرتفعة خلال الفترة ،ويعتبر أفضل مؤشر فرعي ،لكنه يتطلب زيادة تدخل الحكومة لمكافحة الأمية الرقمية وتكثيف التدريبات اللازمة لرفع كفاءة وتأهيل الموارد البشرية الازمة لتنفيذ تطبيق الحكومة الالكترونية .بينما مؤشر البنية التحتية للاتصالات: هو أقل مؤشر فرعي خلال الفترة وهو أحد الأسباب الرئيسة في تراجع ترتيب مصر عالميا علي مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية ،كما أنه يدل علي ضعف مستوي البنية التحتية للاتصالات في مصر. كما ان مؤشر الخدمة عبر

الإنترنت: أفضل من مؤشر البنية التحتية للاتصالات منذ عام ٢٠١٨ حيث انتقل الي مجموعة ذات قيمة مرتفعة (مؤشر مرتفع القيمة) ، وهو ما يستوجب تدخل الحكومة لنشر الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. ومع ذلك لم يصل مسار الحكومة الالكترونية في مصر الي كامل امكاناته ولايزال هناك الكثير مما يتعين القيام به للوصول الي الحكومة الالكترونية التي تقدم جميع الخدمات والاجراءات للمواطنين والمستثمرين عبر الأنترنت.

ثانيا التوصيات

١- يجب التطوير الدائم للبنية التحتية الرقمية واستخدام أحدث كابلات النطاق العريض لضمان جودة وسرعة الانترنت لأنها تمثل أهم التحديات التي تواجه تنفيذ الحكومة الالكترونية في مصر ومن ثم فان تطوير البنية التحتية يزيد من كفاءة تطبيق الحكومة الالكترونية التي تخلق البيئة الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر

٢- يجب اصدار كافة التشريعات المنظمة للمعاملات الالكترونية بما ينظم حقوق وواجبات المستثمرين والدولة المضيفة هذا الاجراء يدعم ثقة المستثمرين الاجانب في نظام الاقتصادي للدول المضيفة ومنها مصر وبالتالي زيادة الفرص الاستثمارية

٣- تفعيل الشراكة بين القطاع الخاص والدولة وكذلك الجهات ذات الصلة في تفعيل منظومة التحول الرقمي في القطاع الحكومي وتعظيم الاستفادة منه ومعرفة التحديات التى تواجهه التنفيذ ومحاولة التغلب عليها .

٤- تعزيز الربط الالكتروني بين الجهات الفاعلة في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والهيئة العامة للاستثمار ومراكز خدمات المستثمرين المنتشرة في جميع انحاء مصر والمستثمرين المحليين والاجانب وذلك لدعم الاستثمار المحلي والاجنبي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها .

المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

١)الكتب

١. عمر، ع. م. (٢٠١٠)*محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الدولية*، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
٢. القدوة ،م. (٢٠١٠) *الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة*، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ص. ١٧–١٨.
٣. هاشم، ع. م. ص. (٢٠٠٨), *ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي*، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
٤. الحسيني، أ. س. (٢٠١٣)*الاستثمار الأجنبي المباشر* الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
٥. خوري، ع. م. (٢٠٢٠)، *الحكومة الرقمية دائرة الاهتمام* ,ط ٢، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

٢)الابحاث والرسائل العلمية

٦. **الربيعي، ف. خ. ع. (٢٠١٥)، *قياس وتحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (١٩٩٨-٢٠١٣)* ، الجامعة المستنصرية، العراق.**
٧. **الراشدي، م.، و صابور، ع. (٢٠٢٢)، *الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في زيادة الإيرادات العامة في العراق للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢٢* .كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الحمدانية.**
٨. **خالص، م. ح. (٢٠١٣)، الحكومة الإلكترونية .*مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية*، عدد خاص، ٤٣٦-٤٦٠.**
٩. **خشبة، م.، وآخرون. (٢٠٢٢) *تقييم تجربة الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي في مصر* . غير منشور.**
١٠. **حسب الله، أ. (٢٠٠٦) *تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في ظل العولمة* , المؤتمر العلمي ٢٥ للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.**
١١. **حسن ، م. خ. (٢٠١٣), الحكومة الإلكترونية .*مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية*، 460-436.**
١٢ .**عيسوي ،م، س ،م، ر.(٢٠٢٣) ،أثر السياسة النقدية علي الاستثمار في مصر (١٩٩٠-٢٠١٩)،رسالة دكتوراه ،كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس**
١٣. **العيد، م. (٢٠١١,) *تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية* ,رسالة دكتوراه، جامعة سطيف.**

١٤. محمد، إ. إ. (٢٠١١),*المؤشرات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: دراسة مقارنة مع تركيا والصين (١٩٩٢-٢٠٠٧)*,رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس.

١٥.محمد، ب. (٢٠٢٣ .(*دور الحكومة الرقمية في جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٠)*مخبر دراسات وبحوث التحول الرقمي، الجزائر.

٣)التقارير الرسمية:

١٦.الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠٢٤) ,*إتجاهات الاستثمارات في مصر (يناير/سبتمبر ٢٠٢٤ مقارنة بيناير/سبتمبر ٢٠٢٣)، العدد ٨ .*
https://eip.gov.eg/IDSC/Upload/Publication/

ثانيا :المراجع الاجنبية

1. Abbassy, M. M., & Mesbah, S. (2016). Effective e-government and citizens adoption in Egypt. *International Journal of Computer Applications*, 133(7).
2. Abdelkader, A. (2015). A manifest of barriers to successful e-government: cases from the Egyptian programme. *International Journal of Business and Social Science*, 6(1).
3. Alshehri, M., & Steve, D. (2010). E-government fundamentals. In *IADIS International Conference ICT, Society and Human Beings*.
4. Billington, N. (1999). The location of foreign direct investment: An empirical analysis. *Applied Economics*, 31(1), 65–76.
5. Brown, R. (2009). E-government: Chinese Online Information System Helps Direct Investment Foreign Exchange China Tech News. *China Tech News*. http://www.chinatechnews.com/2008/07/25/7038-e-government-chinese-online

6. Cesaire, C., & Jacob, P. S. (2015). Foreign direct investment in Sub-Saharan Africa (SSA): An opportunity for new developed countries. *Analysis Economic*, 30(73).
7. Findlay, R. (1978). Relative backwardness, direct foreign investment, and the transfer of technology: A simple dynamic model. *Quarterly Journal of Economics*, 92(1), 1–16.
8. International Monetary Fund. (2005). *Balance of payments manual* (5th ed.). Washington, DC.
9. International Monetary Fund (IMF). (2007). *World Economic Outlook*. Washington, DC.
10. Julio, P., Pinheiro-Alves, R., & Tavares, J. (2013). Foreign direct investment and institutional reform: Evidence and application to Portugal. *Portuguese Economic Journal*, 12(3), 215–250.
11. Jensen, N. (2008). Political risk, democratic institutions, and foreign direct investment. *Journal of Politics*, 70(4), 1040–1052.
12. Kachwamba, M. (2011). E-Government in marketing a country: A strategy for reducing transaction cost of doing business in Tanzania. *International Journal of Marketing Studies*, 3(4), 2–16.
13. Morgan, R. E., & Katsikeas, C. S. (1997). Theories of international trade, foreign direct investment and firm internationalization: A critique. *Management Decision*, 35(1), 68–78.
14. Noorbakhsh, F., Paloni, A., & Youssef, A. (2001). Human capital and FDI inflows to developing countries: New empirical evidence. *World Development*, 29(9), 1593–1610.
15. OECD. (2013). *OECD e-Government Studies: Egypt 2012*. OECD Publishing.
16. Organization for Economic Cooperation and Development. (2017). *E-Government Project: E-Government and the Drive for Growth*

and Equity. www.belfercenter.org/sites/default/files/legacy/files/lau-wp.pdf

17. Ramirez, M. (2006). Economic and institutional determinants of foreign direct investment in Chile: A time series analysis 1960–2001. *Contemporary Economic Policy*, 24(3), 459–471.
18. Steve, O., & Hemanta, S. (2004). Determinants of foreign direct investment in Africa. *Journal of Developing Societies*, 20(1), 45–64.
19. Sudha, B. (2013). Foreign direct investment. *International Journal of Scientific Research*, 2(4), 175–177.
20. United Nations. (2018). *E-Government Survey 2018: Gearing e-government to support transformation towards sustainable and resilient societies*. UN, New York.
21. United Nations. (2020). *E-Government Survey 2020: Digital Government in the Decade of Action for Sustainable Development*. UN, New York.
22. Yan, X.-F., & Sang-bing, S. (2021). E-government and foreign direct investment: Evidence from Chinese cities. https://www.albankaldawli.org
23. The Council of Arab Economic Unit. (2020). *Arab Digital Economy Index 2020: COVID-19 and the need for transformation to the digital economy*. Arab Federation for Digital Economy, UAE.
24. Alfaro, L., & Chauvin, J. (2017). Foreign direct investment, finance, and economic development. In *Encyclopedia of International Economics and Global Trade*. Harvard Business School. https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/WhyEgyptDetails.aspx?categoryid=35#36